

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم: (VR-2020-153)

في الدعوى رقم: (V-9350-2019)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - وجوب التسجيل الإلزامي خلال المدة النظامية- غرامات - غرامة التأخر في التسجيل- لا يعتد بالدفع المتعلق بالجهل بالنظام.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء غرامة التأخر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة خلال المدة النظامية، مستنداً إلى جهله بالنظام وعدم علمه بضرورة التسجيل - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم المدعي، الذي بلغت توريداته الفعلية قيمة الحد الأدنى للتسجيل الإلزامي، بطلب التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في/ أو قبل موعد أقصاه ٢٠٢٠١٧- ديسمبر- عدم التزام المدعي بالشروط والإجراءات والمدة المحددة نظاماً للتسجيل، يوجب توقيع الغرامة المالية - ثبت للدائرة صحة قرار الهيئة لأنه لا يعتد بالدفع المتعلق بالجهل بالنظام، مؤكدي ذلك: رفض اعتراف المدعي اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية.

المستند:

المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/م) بتاريخ ٢١/١٤٣٨هـ.

المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

وفي يوم الاثنين بتاريخ (٢٣/١٤٤١هـ) الموافق (٢٠٢٠/١٠/١٥)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيادها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم الدعوى (٧-٩٣٥٥) وتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٠٥، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

وتخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...), هوية وطنية رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على غرامة التأخير في التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة، حيث جاء فيها: «الاعتراض على غرامة التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠) ريال، لجهلنا بالنظام وعدم علمنا بضرورة التسجيل».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «١- الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعي خلاف ذلك أن يقدم ما يثبت دعواه.

٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أن: «يكون حد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي»، كما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يعفى من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي، دون أن تزيد عن مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩م، ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في / أو قبل موعد أقصاه ٢٠١٨-٢٠١٩م»، كما أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات بشكل مباشر ومستمر لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث، وبالاستعلام عن الصفقات التي قام بها المدعي لدى وزارة العدل، تبين أن إيراداته تجاوزت حد التسجيل الإلزامي من تاريخ ٢٠١٨/٠٨/١٨، وعليه فإنه ثبت للهيئة تأخير المدعي بالتسجيل، كونه تقدم بطلب التسجيل بتاريخ ١٦/٠٧/٢٠١٩م على الرغم من أنه من الأشخاص الملزمين بالتسجيل في عام ٢٠١٨م، وعليه تم فرض غرامة التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً للمادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال».

وعليه فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم برد الدعوى».

وفي يوم الاثنين بتاريخ ١٥/٠٧/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), هوية وطنية رقم (...).

ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر (...), هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا شرعياً، بموجب الوكالة الشرعية رقم (...), وتاريخ ٢٧/٠٨/١٤٤١هـ، المرفقة في ملف الدعوى، وحضر (...), هوية وطنية رقم (...), ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...). وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكبرة، والتحقق من صفة كل منهما، قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وطلب المدعي وكالة إلغاء غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ ١٠,٠٠٠ ريال، المفروضة من الهيئة العامة للزكاة والدخل، استناداً إلى عدم علم المدعي بالنظام، ولم يتم إبلاغه بالغرامة المفروضة، إضافته إلى كبر سن المدعي، ولم تتوافق معه الهيئة بإرسال رسائل تبلغه بالزامية التسجيل وفرض الغرامة. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه على دعوى المدعي - تمسك ممثل الهيئة بصحبة قرارها استناداً إلى أن المدعي لديه توريدات عقارية منذ عام ١٨٠٢م تتجاوز المليون ريال، ولم يقم بالتسجيل إلا بتاريخ ١٦/٠٧/٢٠١٩م، وطلب رد الدعوى. وبسؤال المدعي وكالةً عما ذكره ممثل الهيئة ذكر أن محل الغرامة كان عن توريد عام ١٨٠٢م، وبسؤاله فيما إذا كان يتفق على تاريخ التسجيل الذي ذكره ممثل الهيئة بتاريخ ١٦/٠٧/٢٠١٩م - أجاب بالإيجاب. وبسؤال طرفى الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته أضاف المدعي وكالةً أن كون النظام جديداً كانوا يجهلون بعض الأحكام المتعلقة بتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، واكتفى بما قدم. وأضاف ممثل الهيئة أن المدعي لديه توريد (عقاري) آخر بتاريخ ٢٣/٠٥/٢٠١٩م، مما يعني استمرارية المدعي بممارسة النشاط. وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المراجعة، ورفع الجلسة للمداوله وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٧) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٠٦/١٤٢٥هـ، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

ولما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ٢٠/١١/١٤٣٨هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروع بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعي بُلغ بالقرار بتاريخ ١٦/٠٧/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٠٨/٠٧/٢٠١٩م، فإن

الدعوى بذلك قد استوفت أوضاعها الشكلية؛ مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

النادية الموضوعية: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن المدعي عليها أصدرت قرارها ضد المدعي بفرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال؛ استناداً إلى المادة (الحادية والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أن: «يعاقب كل من لم يقدم بطلب التسجيل خلال المدد المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال»؛ وذلك لتأخر المدعي في التسجيل عن الموعود النظامي المحدد، وحيث يدفع المدعي بجهله بالنظام وعدم علمه بمتطلبات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وحيث إن هذا الدفع لا يلغي مخالفته لأحكام التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق النصوص النظامية المتعلقة بأحكام التسجيل، وحيث إن الأصل في قرار الجهة الإدارية الصحة والسلامة، وعلى من يدعي عكس ذلك إثباته بكافة طرق الإثبات، وعليه فإن ما ذكره المدعي لا يعد مبرراً نظامياً يقضى بعدم مشروعية قرار الغرامة؛ وذلك لكون فرض الغرامة جاء متفقاً مع النصوص النظامية.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: من النادية الشكلية:

- قبول الدعوى شكلاً.

ثانياً: من النادية الموضوعية:

- قررت الدائرة رفض الدعوى المقامة من (...), هوية وطنية رقم (...), فيما يتعلق بطلب إلغاء غرامة التأخير في التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المفروضة بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق ٢٠/٠٧/٢٠٢٠م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.